

العبيد: إصدار قرار من البلدي بالموافقة على القرارات المرفوضة والمعتراض عليها الوزير

أحال وزير الكهرباء والماء ووزير الدولة لشؤون البلدية عبدالعزیز الإبراهيم رد مدير الإدارة القانونية بشأن اعتراض الوزير على قرار المجلس واستخدام المادة 14. وقال مدير الإدارة المستشار خالد العبيد: تنص المادة 14 من القانون رقم 2005/5 بشأن بلدية الكويت على أنه يحظر الوزير المختص بالإشراف على شؤون البلدية قرارات وتوصيات واقتراحات المجلس البلدي للتصديق عليها. وله الاعتراض عليها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وصول إخطاره بها كتابة، وتعتبر قرارات المجلس البلدي نافذة بعد فوات خمسة عشر يوما من تاريخ إخطار الوزير المختص بها كتابة إذا لم يصدق أو يعترض عليها، وفي حالة اعتراض الوزير المختص على قرار المجلس البلدي يبلغ المجلس بذلك كتابة خلال خمسة عشر يوما.



خالد العبيد

فإذا تمسك المجلس بقراره بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، يرفع الوزير الأمر إلى مجلس الوزراء، ولا يكون قرار المجلس البلدي في هذه الحالة نافذاً إلا بموافقة مجلس الوزراء. وحيث أن مؤدي هذا النص القانوني أنه في حالة اعتراض الوزير على قرارات المجلس البلدي سواء كانت بالموافقة أو عدم الموافقة يكون للمجلس البلدي خياران هما: ● إما أن يوافق على اعتراض الوزير بما مفاده العدول عن قراره الذي اعترض عليه الوزير وفي هذه الحالة يتعين على المجلس البلدي إصدار قرار جديد بما يتفق مع اعتراض الوزير. ● وإما أن يستعمل حقه في التمسك بقراره بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس وفي هذه الحالة يتم عرض الأمر على مجلس الوزراء للفصل في هذه المسألة بين قرار المجلس البلدي واعتراض الوزير عليه. وحيث أنه تطبيقاً لما سلف فإن الثابت أن المجلس البلدي سبق أن أصدر القرارين بعدم الموافقة، فاعتراض الوزير عليهما، حيث تم عرض هذين الاعتراضين على المجلس البلدي الذي وافق عليهما الأمر الذي يتعين معه - والحال كذلك - إصدار قرار جديد من المجلس البلدي بالموافقة على الموضوعين محل الاعتراضين استناداً إلى اعتراض الوزير، والعدول عن القرارين المعترض عليهما بعدم الموافقة.

أكدت طلب إضافة مستندات إلى ملف قضية سرقة الرمال المحالة للنائب العام المصنف: 40 دركالا تعمل من دون ترخيص ورقابة في الشمال والجنوب

الجديدة إلى ملف القضية. وقال إن مسؤولي هيئة الصناعة أشاروا إلى أن الدركال لا يتبعهم وأن دورهم يتمثل في تحرير المخالفات. وطالب العجمي بحاسبة من قام بسرقة الرمال لأن ذلك يعتبر تطاولاً على الثروات الطبيعية.

المستندات إلى النيابة فإنها والعضو مانع العجمي سيتقدمان بتلك المستندات إلى النائب العام بصفتها الشخصية لمحاسبة المتهمين بسرقة المال العام. من جانبه، أعرب عضو اللجنة مانع العجمي عن شكره للجهز التنفيذي لقيامه بدوره المطلوب من خلال تقديم أوراق رسمية وإحالتها إلى النيابة، مؤكداً أن أعضاء لجنة التقصي يسيرون على خطى الجهاز التنفيذي وضم المستندات

ليست فيها عقود مع هيئة الصناعة، مشيرة إلى أنها خارج نطاق مراقبة الأجهزة الحكومية. وأكدت م. المصنف انه تمت التوصية بضم جميع المستندات التي وصفتها بالخطيرة وقدمت خلال الاجتماع التي ملف سيرسل إلى الوزير ليضمه إلى الملف المحال إلى النيابة من قبل البلدية تجاه سرقة الرمال في دركالا ميناء عبدالله. وبيّنت أنه في حال عدم اتخاذ الوزير قراراً بإحالة



صورة الاحالة



كشفت رئيسة لجنة تقصي الحقائق بحريق اطارات رحبة والدراكيل م. أشواق المصنف بأن هناك 40 دركالا تعمل من دون ترخيص وغير مراقبة من قبل الهيئة العامة للصناعة بشمال وجنوب البلاد. وقالت م. المصنف بعد نهاية اجتماع اللجنة الأول امس أنه تم تاجيل بحث موضوع اطارات رحبة الى حين انتهاء اللجنة المكلفة من قبل الوزير من عمله. وقالت ان تلك الدراكيل



م.جنان بوشيري

بوشيري تسأل عن إجراءات البلدية ضد الشهادات الصحية المزورة

خلال الفترة السابقة؟ وهل ضبطت حالات لتلك الشهادات المزورة في محلات محافظة الفروانية وغيرها من المحافظات؟ يرجى تزويدي بتلك الإجراءات ان وجدت. ما إجراءات البلدية لضمان محاصرة تفشي مشكلة الشهادات الصحية المزورة؟

مدي صحة الخبر الذي ورد بالصحيفة. في حال صحة الخبر ما اجراءات البلدية بهذا الشأن؟ وما الإجراءات التي اتخذت بحق المسؤولين الذين اتهموا بتلك الحادثة؟ هل تسربت شهادات صحية مزورة للمعاملين في المجالات الصحية والغذائية

ترخيص الخدمات البلدية ومن دون بيانات وصور شخصية. لذا وبناء على ما احتواه الخبر من معلومات خطيرة تتعلق بالتجاوز على الصحة العامة والذي يعتبر الحفاظ عليها اختصاصا اصيلا لبلدية الكويت وفقا لقانون 2005/5 يرجى أفادتي بالاستفسارات الآتية:

قدمت عضو المجلس البلدي م.جنان بوشيري سؤالا بشأن اكتشاف شهادات صحية مزورة. وقالت م.بوشيري سؤالا: ورد في احدي الصحف خير مفاده «صحة العاملين في التغذية مزورة» حيث أورد الخبر معلومات حول اكتشاف 157 شهادة صحية مزورة ومختومة بختم مسؤولين سابقين وحاليين بإدارة

خدمة التوصيل
DELIVERY SERVICE

182 72 72

عروضنا قوية

2 بيتزا وسط
1 chicken wings (6 pcs)
+Pepsi 2.25 liters

8.100 KD
5.250

2 بيتزا كبيره
+Pepsi 2.25 liters
(add 0.350 for each thin crust replacement)

8.550 KD
5.750

2 بيتزا وسط
1 chicken wings (6 pcs)
1 Chicken Strips+Pepsi 2.25 liters

9.500 KD
6.800

واضف انه تم استعراض التقرير المقدم من ممثلة الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بين الوضع الوبائي لمرض جنون البقر في الولايات المتحدة الأمريكية وقسال انه بناء على ما قدمه الوفد الأمريكي والتقرير المقدم من ممثلة الهيئة العامة لشؤون الزراعة فقد اوصت اللجنة بـ «استمرار الحظر المفروض على استيراد اللحوم من الولايات المتحدة الأمريكية لإجراء المزيد من الدراسة مع الجهات الرسمية والتي يتم الارتكان عليها في قرارات اللجنة». واضاف انه تم عرض القرارات الوزارية الصادرة عن وزارة التجارة بناء على توصيات اللجنة بشأن حظر مؤقت على استيراد لحوم الدواجن من سريلانكا بسبب ظهور مرض إنفلونزا الطيور وقرار بشأن حظر استيراد القشريات البحرية من ولاية هاواي الأمريكية وقرار بشأن حظر استيراد لحوم الطيور من استراليا بسبب إنفلونزا الطيور وقرار بشأن رفع الحظر عن استيراد زيت الزيتون الإسباني العصرة الثالثة. وقال ان اللجنة اتخذت توصية بتكليف ممثل وزارة التجارة متابعة اصدار قرار وزاري بحظر استيراد لحوم الدواجن وجميع مشتقاتها ومنتجاتها وبيض المائدة فيما عدا المعالجة حراريا من ايرلندا بسبب ظهور مرض إنفلونزا الطيور واضاف انه تم الطلب من ممثل وزارة التجارة اخطار اللجنة بأي مستندات في موضوع رفع الحظر عن اليابان بخصوص الإشعاع.

العنبي: استمرار حظر استيراد اللحوم من أميركا وأستراليا

أوصت لجنة سلامة الأغذية في بلدية الكويت باستمرار الحظر المفروض على استيراد اللحوم من الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا لإجراء المزيد من الدراسة مع الجهات الرسمية. وقال رئيس اللجنة محمد العنبي لـ«كونا» امس ان اللجنة اتخذت عددا من التوصيات منها مقابلة وفد أمريكي لمعرفة وجهة نظره والدلائل على سلامة اللحوم الأمريكية ومبرراته ومعلوماته التي تخص البرنامج الوقائي لمرض جنون البقر والضمانات المتعلقة بذلك.



محمد العنبي

واضاف انه تم استعراض التقرير المقدم من ممثلة الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بين الوضع الوبائي لمرض جنون البقر في الولايات المتحدة الأمريكية وقسال انه بناء على ما قدمه الوفد الأمريكي والتقرير المقدم من ممثلة الهيئة العامة لشؤون الزراعة فقد اوصت اللجنة بـ «استمرار الحظر المفروض على استيراد اللحوم من الولايات المتحدة الأمريكية لإجراء المزيد من الدراسة مع الجهات الرسمية والتي يتم الارتكان عليها في قرارات اللجنة». واضاف انه تم عرض القرارات الوزارية الصادرة عن وزارة التجارة بناء على توصيات اللجنة بشأن حظر مؤقت على استيراد لحوم الدواجن من سريلانكا بسبب ظهور مرض إنفلونزا الطيور وقرار بشأن حظر استيراد القشريات البحرية من ولاية هاواي الأمريكية وقرار بشأن حظر استيراد لحوم الطيور من استراليا بسبب إنفلونزا الطيور وقرار بشأن رفع الحظر عن استيراد زيت الزيتون الإسباني العصرة الثالثة. وقال ان اللجنة اتخذت توصية بتكليف ممثل وزارة التجارة متابعة اصدار قرار وزاري بحظر استيراد لحوم الدواجن وجميع مشتقاتها ومنتجاتها وبيض المائدة فيما عدا المعالجة حراريا من ايرلندا بسبب ظهور مرض إنفلونزا الطيور واضاف انه تم الطلب من ممثل وزارة التجارة اخطار اللجنة بأي مستندات في موضوع رفع الحظر عن اليابان بخصوص الإشعاع.

الصيح: إزالة جميع أشكال الإعلانات المخالفة مع بداية موسم العروض

أكد المدير العام لبلدية الكويت م.أحمد الصبيح ان جميع فرق طوارئ البلدية باشرت أعمالها لإزالة جميع أشكال الإعلانات المخالفة مع بداية موسم العروض والإجازات الصيفية. وقال الصبيح لـ«كونا» ان الإزالة تشمل الإعلانات غير المرخصة سواء الحكومية أو غيرها وان كانت إرشادية أو استدلالية أو دعائية في جميع المحافظات. واضاف ان البلدية ترصد أعدادا ونوعية وتبعية هذه الإعلانات «لما تشكل من خطورة على قاندي المركبات ومستخدمي الطريق فضلا عن اقامتها قبل الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المعنية في البلدية». من جهته أكد مدير فرع بلدية محافظة مبارك الكبير م.شريدة المطيري في تصريح مماثل حرص البلدية على إزالة الإعلانات غير المرخصة في الأماكن التي تحجب الرؤية عن قاندي المركبات وفي الانكشافات و«الدورات» وعلى الجسور ومحولات الكهرباء. ودعا المطيري الجميع إلى مراجعة الجهات المختصة في البلدية لترخيص اعلاناتهم بعد تقديم المستندات المطلوبة تجنباً لازالتها من جانب الأجهزة الرقابية واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتجاوزين. وذكر ان الجولات على الاعلانات المخالفة صاحبها جولات موازية على محلات تداول المواد الغذائية وذلك حرصا على صحة المواطنين والمقيمين وتطبيقا لقوانين البلدية ولوائحها. وأشار المطيري الى ازالة 48 اعلانا والكشف عن 100 محل وتحرير 57 محضر أغذية وإرسال عدد 450 عينة إلى المختبر للتأكد من مدى صلاحيتها للاستهلاك الآدمي مؤكدا استمرار الحملات ومصادرة أي مواد فاسدة يتم ضبطها في جميع المحلات الواقعة تحت مسؤولية المحافظة. هذا وتنفيذا لتوجيهات مدير فرع بلدية محافظة مبارك الكبير م.شريدة المطيري لإزالة كل الاعلانات غير المرخصة سواء الحكومية أو غيرها وان كانت هذه الاعلانات إرشادية أو استدلالية أو دعائية وكذلك تكثيف الجولات التفتيشية على محلات تداول المواد الغذائية وذلك حرصا منه على الحفاظ على صحة المواطنين والمقيمين تطبيقا لقوانين ولوائح البلدية.